واقع وظيفة الاستبعاد في المكتبات الجامعية الجزائرية

بن فاضل وعلي
طالب دكتوراه – جامعة الجزائر 2
benfadelouali@gmail.com

الملخص

هذا المقال عبارة عن حوصلة لنتائج أطروحة دكتوراه علوم حول وظيفة الاستبعاد في المكتبات الجامعية الجزائرية؛ مسجلة لدى جامعة الجزائر 2. تم استعمال المقابلة الشخصية والملاحظة الميدانية كأدوات لجمع البيانات؛ تتكون العينة من 13 مكتبة مركزية منتشرة على كافة ربوع الوطن، ما يمثل 26 % من مجموع ميدان الدراسة؛ تم تحليل المقابلات وفقا لشبكة تحليل تحتوي على مائة اعتبار مهيكلة في عشرين محور؛ وتوصلت الدراسة إلى أن المكتبات الجامعية الجزائرية لا تمارس وظيفة الاستبعاد كما أنها غير مستعدة في الوقت الحالي للعمل بهذه الوظيفة.

الكلمات المفتاحية

المكتبات الجامعية ؛ وظيفة الاستبعاد ؛ السياسة الوثائقية.

Résumé

Le présent article synthétise les résultats de recherche dans le cadre d'une thèse de doctorat sur la fonction de désherbage en bibliothèques universitaires algériennes ; inscrite à l'université d'Alger 2. L'entretien individuel et l'observation ont été utilisés comme outils de collecte de données ; L'échantillon est constitué de 13 bibliothèques centrales sur tout le territoire national, ce qui représente 26 % des universités ; Pour ce faire, une grille d'analyse de 100 critères a été dégagée, articulés autour de 20 axes ; L'étude a alors conclu que les bibliothèques universitaires algériennes ne pratiquent pas la fonction de désherbage et elles ne sont pas prêtes actuellement pour intégrer cette fonction.

Mots clés

Bibliothèques universitaires ; désherbage ; politique documentaire.

مقدمة

حتى تتمكن المكتبات الجامعية من تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها، خصوصا تلبية الحاجة المتزايدة على المعلومات والمعبر عنها من قبل روادها الذين يرتفع عددهم وتتنوع احتياجاتهم باستمرار، لابد لها من التحديث والتجديد المستمر لأرصدتها الوثائقية، حتى تواكب تطور العلوم والمستجدات الجارية ، لأن المعلومات التي تحتويها الوثائق المختلفة تفقد قيمتها مع الزمن خصوصا في التخصصات العلمية والتقنية؛ هذا يتيح للقراء رصيد متجانس

وحديث ملم بآخر المستجدات في الميادين ذات العلاقة باهتماماتهم وتوجهاتهم العلمية. يقول Gabriel ZAID في هذا الصدد، أنه في الوقت الذي تتقدم فيه العلوم بسرعة لا تصدق، تقريبا كل الكتب تصبح متقادمة في الوقت الذي نكتبها فيه، حتى لا نقول قبل ذلك،[1] أما ابن خلدون فيقول في كتابه " المقدمة " أن الكثير من الكتب حول موضوع واحد، تجعله أكثر صعوبة للدراسة.[2] على المهنيين الذين يعملون في قطاع التعليم العالي أن يدركوا جيدا أنه ليس من أهداف المكتبة الجامعية الحفظ، فالمكتبة الوطنية تتكفل بهذه المهمة؛ فالمكتبة مؤسسة متطورة والكتب للاستعمال وليست للحفظ، مثلما تنص عليه القوانين الخمسة لرانجاناتان.[3]

ظهرت في المكتبات الغربية عملية فنية وتقنية تهدف إلى المراجعة النقدية للمجموعات المكتبية، من خلال الاعتماد على اعتبارات موضوعية لتحديد الوثائق التي تقادمت معلوماتها وتلك التي خرجت عن مجال اهتمام المستعملين لعدة أسباب، وهذا لإيجاد حلول لها مثل التجليد، الإهداء، التبادل، الرقمنة، أو سحبها نهائيا من المجموعات وإتلافها. كما تتضمن هذه العملية تحديد اعتبارات الحفظ التي يمكن الارتكاز عليها للإبقاء على الوثائق التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للمكتبة؛ وتدعى هذه العملية Weeding باللغة الإنجليزية، و Désherbage باللغة الفرنسية.

1. ضبط المصطلح

التكنولوجيات الحديثة والاكتشافات العلمية غالبا ما تظهر في البلدان المتقدمة، خصوصا الناطقة باللغة الإنجليزية، ثم تنتقل بعد مدة طويلة إلى الدول الأخرى، مثلما هو الشأن في الطب، الفضاء، التكنولوجيا الباليستية،...الخ؛ فالعلوم والتكنولوجيا تنتقل كما هي وبلغات البلدان المصدرة لها، وهذا يتسبب في مشاكل لغوية، خصوصا بالنسبة للغة العربية المستعملة كلغة رسمية في عدة بلدان، مما يؤدي إلى ظهور مفردات مختلفة لنفس المفهوم، وفي بعض الأحيان تحمل هذه المفردات معاني متعددة، مثلما هو الحال بالنسبة للترجمة العربية لمصطلح Weeding ، حيث نجد : التعشيب؛ التنقية؛ التهذيب؛ التنقيح؛ التشذيب؛...الخ. وهي ترجمات لها علاقة في كثير من الأحيان بعالم النباتات والبستنة.

بعد قيامنا ببحث لغوي حول هذا الموضوع، توصلنا إلى اختيار مصطلح الاستبعاد للدلالة على هذه العملية لسببين وهما :

السبب الأول : الابتعاد عن المفردات الخاصة بعالم النباتات والبستنة للتعبير عن عمليات مكتبية فكرية وتقنية، واستعمال كلمة أكثر جدية وتعبيرا عن الممارسات المهنية.

السبب الثاني : كلمة الاستبعاد تلم بالموضوع من كل جوانبه، فالاستبعاد عملية تتطلب التفكير قبل اتخاذ القرار باستبعاد شخص أو شيء ما، تماما مثلما هو الحال في المجموعات المكتبية التي تتطلب عمل فكري من أجل تحديد الوثائق المتقادمة؛ والتي لم تعد تهم المستعملين؛ وتلك التي لم تعد تندرج في إطار السياسة الوثائقية الجديدة؛ والتي

تحتوي معلومات غير دقيقة؛ مضللة؛ متواضعة؛ تحديد العناوين التي ليست لها علاقة بالموضوع...الخ؛ كما أن الاستبعاد عملية تستوجب الحركة والقيام بعمل مادي ملموس وتتطلب مجهود بشري تماما مثلما هو الحال عند القيام بسحب الوثائق من الرفوف؛ تحويلها من الوصول الحر إلى المخزن؛ وضعها في صناديق من أجل إهدائها أو تبادلها؛ القيام بإتلافها؛ وضع ختم يدل على إخراجها نهائيا من المجموعات؛ رقمنتها؛ ترميمها...الخ. وعليه فإن الاستبعاد عملية تقتضي التفكير أولا ثم الفعل ثانيا، وبالتالي هي أنسب كلمة. ونقصد بالإتلاف السحب النهائي للوثيقة وتدميرها.

2. المقاربة المنهجية

للتعرف على واقع وظيفة الاستبعاد في المكتبات الجامعية الجزائرية اخترنا المقابلة الشخصية والملاحظة كأدوات لجمع البيانات؛ حيث قمنا بإعداد دليل المقابلة، وتجريبه على مستوى المكتبة المركزية لجامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، ثم قمنا بتعديله بعد ذلك؛ واخترنا مجموعة من أقدم وأعرق المكتبات الجامعية الجزائرية، ممثلة لكل ربوع الوطن، تتكون من 13 مكتبة مركزية كعينة، ما يمثل 26 % من الجامعات الجزائرية؛ بعد دراسة معمقة لموضوع الاستبعاد، وبعد سلسلة من المقابلات التي أجريناها في فرنسا حول موضوع الاستبعاد مع مكتبيين من قطاع التعليم العالي الفرنسي، وتحت إشراف كل من الأستاذ أقبال مهني، والأستاذة Ghislaine Chartron قمنا بضبط شبكة التحليل، والتي تتكون من 100 عنصر تقييم، سميناها اعتبارات التقييم، مهيكلة في 20 محور؛ وأثناء المقابلات التي أجريناها مع محافظي المكتبات الجامعية الجزائرية أو من ينوبهم في بعض الحالات، استعملنا الملاحظة كأداة ثانية لجمع المعلومات من خلال زيارة فضاءات المكتبة، خصوصا المخازن. وبعد التحليل توصلنا إلى مجموعة من النتائج نلخصها في هذا المقال.

3. مفهوم الاستبعاد

تعتبر المكتبات مثل الحدائق، فمن أجل أن تكون الحديقة جميلة، يجب أن ننزع منها الأعشاب الضارة والسيئة، هذه العبارة الشاعرية تخفي تحت طياتها ما يعرف باستبعاد الوثائق؛[4] يقول Louis FRAYSSE أن المكتبة التي تقتني بانتظام وثائق جديدة لإثراء مجموعاتها، يجب أن تسحب كتب أخرى، هذه العملية هي الأكثر صعوبة وتعقيدا مما يبدوا، الاستبعاد يتضمن السحب من الرفوف لكل الوثائق التي أصبحت غير قابلة للاستعمال والغير ملائمة لتوجهات السياسة الوثائقية، في صورة الحديقة أين يتم تفضيل النوعية على الكم؛ يجب عدم التردد في التضحية بوثائق معينة من أجل تثمين وثائق أخرى؛ ونظرا للارتباط الثقافي والعاطفي بالكتاب، تسبب هذه العملية حسرة كبيرة للمكتبي، لكن الفوائد أكيدة، المجموعات تصبح أكثر جاذبية للمستعملين، الرفوف أقل تشبعا، والمعلومات أكثر حداثة؛[5] لكن هذا لا يعني الحذف فقط، فلا يجب الخلط بين الاستبعاد والحذف، هذا الأخير هو أحد الحلول التي يمكن اللجوء إليها بعد الاستبعاد.[6]

حسب Françoise GAUDET و Claudine LIEBER الاستبعاد هو عملية فكرية تتطلب مجموعة معقدة من التقنيات والمهارة، ينتج عنها السحب المؤقت أو النهائي للمجموعات المكتبية، سواء لأسباب مادية مثل التلف والتمزق، أو لأسباب تتعلق بالسياسة الوثائقية مثل ملائمتها للرصيد، حيث يجب التساؤل حول قيمة الوثائق من خلال فحصها فحصا دقيقا لمعرفة أهليتها في البقاء ضمن المجموعة.[7] ويضيف Bertrand CALENGE إلى هذا التعريف العلاقة بين الاستبعاد والجرد، فيقول أن الاستبعاد يجمع بين الجرد المنتظم للمجموعات وسحب بعض الوثائق من المجموعات؛[8] لأن الجرد يسمح باكتشاف الوثائق التي توجد في حالة مادية سيئة. أما Jean-Philippe ACCART و Marie-Pierre RÉTHY فيعتبران أن الاستبعاد يتضمن اتخاذ القرار بحذف أو حفظ الوثائق، فعل الحفظ لبعض الوثائق يمكن أن يدهش أكثر من مهني في ميدان المكتبات، فالاستبعاد لا يعني فقط التخلص من الوثائق التي لم تعد تهم المستعملين، بل يتضمن أيضا تحديد الوثائق التي يجب أن تحفظ؛[9] فهو وظيفة إيجابية، لا تقتضي الإتلاف فقط، لكن أيضا طريقة لتقييم المجموعات وتحديد نقاط قوتها والثغرات الموجودة فيها، ووضعها في صلب الاهتمام لتتلاءم مع الجمهور المستهدف.[10]

وظيفة الاستبعاد هي عملية مستمرة،[11] وجد ضرورية لحياة المجموعات المكتبية مثلما تشير إليه Joëlle CLAUD؛[12] تستجيب لأهداف بيداغوجية، وبالتالي جزء لا يتجزأ من السياسة الوثائقية حسب Valérie FAVIÈRE ،[13] بالرغم من كونها الأقل ممارسة من طرف المكتبات.[14] لا يمكن للمكتبة أن تسمح لنفسها بوضع وثائق منتهية الصلاحية تحت تصرف مستعمليها؛ ولأسباب عملية لا يمكن للبحث أو الترتيب أن يتما بسهولة على رفوف مكتظة؛ ومن أجل عقلنة عمل المكتبيين لابد من الاستبعاد، مثلا في حالة ترحيل الأرصدة إلى مبنى جديد أو في حالة التأليف، يكون من غير المجدي نقل كتب سيتم سحبها من الرفوف بعد مدة قصيرة من ذلك.[15] عملية الاستبعاد يمكن أن ينتج عنها : حفظ الوثيقة؛ تثمين الوثيقة؛ التحويل إلى المخزن بعدما كانت في إطار الوصول الحر للمجموعات؛ السحب المؤقت للوثيقة؛ ترميم الوثيقة؛ رقمنة الوثيقة؛ إهدائها؛ تبادلها؛ السحب النهائي والإتلاف؛ الإيداع المؤقت لدى مركز للحفظ الموزع؛ الإيداع والتنازل لصالح مركز الحفظ الموزع؛ بيع الوثيقة؛ رسكلة الوثيقة؛ تسليمها لجمعيات تحولها إلى البلدان النامية.

4. الاستبعاد وظيفة مثل باقي الوظائف المكتبية

الوظيفة (Fonction) حسب قاموس Le petit Larousse (2015) هي نشاط مهني، والمهنة (Profession) حسب قاموس Le Robert micro (1995) هي ما يشغله الفرد ليضمن به المداخيل الضرورية لعيشه؛ والعمل (Travail) هو ممارسة نشاط في حقل مهني معين، ويشمل ذلك مجموعة من الأنشطة المنظمة والمنسقة لغرض إنتاج ما له فائدة؛ المؤسسة مهما كان حجمها، أو مجالها، تتكون من عدة مصالح تضمن وظائف محددة وضرورية للسير الحسن لهذه

المؤسسة مثل تصميم المنتوج ، صناعته، تسويقه،...الخ؛ وهي الوظائف الكبرى للمؤسسة، ولكل من هذه الوظائف نجد أعمال محددة فالعمل هو الشيء الذي يتم إنجازه ضمن وظيفة ما. وبالتالي الوظيفة هي جزء من المهنة، هذه الأخيرة تشمل عدة وظائف تسعى كلها لتحقيق أهداف المؤسسة؛ الوظيفة تشمل بدورها مجموعة من الأنشطة ذات العلاقة، يمكن أن يقوم بها شخص واحد أو أكثر، لها هدف محدد زمنيا غالبا ما يكون قصير أو متوسط المدى، يتم تقييمه. وعليه فإن مهنة المكتبات تشمل عدة وظائف، والاستبعاد هو وظيفة يمكن أن يقوم بها مكتبي واحد أو فريق عمل في إطار مدة زمنية محددة مسبقا، ولها أهداف واضحة، وهي جزء من السياسة الوثائقية، فهناك سياسات خاصة بالاستبعاد، تسعى لتحقيق أهداف مرتبطة بجودة ونوعية المجموعات المكتبية المقدمة للمستعملين، يشترط على من يقوم بهذه الوظيفة أن يكون ذو ثقافة واسعة في الميدان الذي يستبعد فيه، غالبا ما يكون مسؤول الإقتناءات في ميدان معين هو الذي يقوم بالاستبعاد في الميدان الذي يشرف عليه، ومنه كل مسؤول ميدان يستبعد في الميدان الذي يقتني فيه، وتوجد في المكتبة الواحدة عدة ميادين للاقتناعات مثلما تشير إليه Élisabeth NOËL في مقابلة أجريت معها.[16]

استعمل كل من Philippe DUPONT، و Anne MARINET، و Jacques SURMONNE، مصطلح "وظيفة الحذف" وهذا في إطار مداخلة عرضت في الأيام الدراسية حول الحذف، وورد في نص المداخلة ما يلي : "وظيفة الحذف أصبحت وظيفة عادية يتم تسييرها بنفس الصفة مثل الاقتناءات، وتسمح بالتشبيب المستمر للرصيد"؛[17] من جهته Denis PALLIER استعمل أيضا كلمة الوظيفة عندما قال : "في فرنسا، وظيفة الحذف ليست سهلة التناول"؛[18] في تلك الفترة كان مصطلح الحذف (Élimination) الأكثر انتشارا.

5. الاستبعاد في الولايات المتحدة الأمريكية

موضوع الاستبعاد لم يطفوا على الساحة الأدبية المهنية إلا في بداية القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية. الجامعات الأمريكية الغنية لاحظت سلبيات المجموعات المكتبية الضخمة والمتراكمة؛ قبل كل شيء كان الأمر يتعلق بقضية التكلفة، فالتوجه كان نحو حفظ المجموعات الأقل استعمالا في مباني رخيصة الثمن، ومبنية على أراضي منخفضة التكلفة، فحفظ المجموعات القليلة الاستعمال على أراضي ومباني تكلف ملايين الدولارات غير مجدي من الناحية الاقتصادية مثلما يشير إليه Charles William ELIOT الذي تناول مسألة الاستبعاد لأول مرة سنة 1902 عندما كان رئيسا لجامعة Harvard ،[19] بعدما لاحظ صعوبة تحقيق الشمولية في المجموعات المكتبية الجامعية بسبب حجم الوثائق المنشورة كل سنة، واقترح القيام بانتقاء صارم للوثائق التي ستقتنى وحذف الوثائق الغير مستعملة، وفي السنة الموالية، اقترح مكتبي يعمل في نفس الجامعة يدعى W.C. LANE سحب المنشورات الثانوية المتقادمة من

الرفوف، وكان يقصد بها الموسوعات والأدلة والوثائق ذات مستوى التعميم. في هذه الفترة كانت المكتبات الأمريكية في أوج ازدهارها وتوسعها، ومشكل المساحة لم يكن مطروح؛ النقاش حول موضوع الاستبعاد لم يعد إلى الواجهة إلى غاية سنة 1937 أين قامت الهيئة المشرفة على تعليم الكبار وتوسع المكتبات بنشر وثيقة أصبحت ولعدة سنوات، وثيقة مرجعية في قضايا الإستبعاد في المكتبات الصغيرة تحت عنوان «Weeding the library : Suggestions for the guidance of librarians in small libraries» ؛ بعدما ألحت هذه الوثيقة على ضرورة حفظ مجموعات الكتب الحديثة والمستعملة في المكتبات الصغيرة، اقترحت قائمة طويلة من الاعتبارات التي تسمح بتحديد الوثائق المرشحة للاستبعاد، [20] حسب أقسام تصنيف ديوي العشري، حيث تقترح صيغة للاستبعاد حسب كل قسم وفرع، بالإضافة إلى قائمة ببليوغرافية تهدف إلى تبيان الوثائق الحديثة.

في سنة 1942 اقترح H.A. BERNT تحليل أكثر وضوح لمشكل لاستبعاد، وذلك من خلال الاعتماد على سبعة اعتبارات وهي : الحالة المادية؛ معلومات غير صحيحة أو متقادمة؛ التعويض بطبعة جديدة أو بطبعة أفضل؛ التعويض بكتاب آخر جديد؛ موضوع لم يعد موضة، تجاوزه الزمن؛ لم تعد الوثيقة تناسب المستعملين (تغير المستعملين)؛ خطأ في الاقتناء. أول تقرير حول الممارسات الفعلية للاستبعاد أنجز حول أكبر المكتبات العامة في مدينة Ohio ، ونشر سنة 1946 من طرف L.Q. MUMFORD تحت عنوان « Weeding practies vary » حيث تبين أن كل المكتبات تقوم باستبعاد الكتب الأقل استعمالا وتدفعها إلى هيئة مركزية، هذه الأخيرة تحتفظ على الأقل بنسخة واحدة منها؛ وفي مقال نشر سنة 1947 تحت عنوان : «Spatial growth in University libraries» حاول Keyes METCALF تقييم تكلفة حفظ الكتب القليلة الاستعمال بالأرقام، وأشار بإيجاز إلى الاستبعاد من خلال تكلفة استبعاد هذه الوثائق. كتاب L. ASH المنشور سنة 1963 تحت عنوان «Yale selective book retirement program» خصص حيز كبير لتحديد الكتب الموجهة للحفظ في المخازن، حيث تناول قضية التحويل من الأرصدة ذات الوصول الحر إلى المخازن.

نماذج الاستبعاد التي تم إعدادها في المراحل السابقة لم تكن موضوعية. بل فيها العديد من الجوانب الذاتية التي تفتح المجال لكل مكتبي لاتخاذ القرار وفقا لتقديراته. هذه الممارسات الغير علمية أثارت انتقادات كثيرة مما أدى بالعديد من المؤلفين إلى محاولة إيجاد نماذج موضوعية. [21] هذا التفكير أدى إلى ظهور المقاربات العلمية؛ ويمكن التمييز بين نوعين من المقاربات : المقاربة التي تعطي الأولوية لآراء المستعملين، والتي تهتم بقياس نسبة تداول الوثائق؛ هذه المقاربة تهتم بجمع البيانات حول الإعارة؛ والاستشارة في نفس المكان؛ وعدم الاستعمال من خلال حساب المدة الزمنية بين

إعارتين أو المدة الزمنية التي مضت منذ آخر إعارة للوثيقة. والمقاربة التي تركز على المجموعات في حد ذاتها من خلال الاهتمام بعمر المعلومات مثل تاريخ نشر الوثيقة، أو تاريخ الاقتناء.

قام كل من FUSSLER و SIMON سنة 1961 بتحليل المجموعات استنادا إلى الاستعمال السابق كعنصر قياس أساسي، لكن من خلال إدراج متغيرات أخرى مثل عمر الوثيقة، عمر الاقتناء، اللغة؛ وتوصلا إلى أن الاستعمال السابق للوثيقة هو عنصر البيانات الأفضل للتكهن بالاستعمال المستقبلي. نموذج Richard W. TRUESWELL المقدم سنة 1965، هو أيضا مبني على الاستعمال السابق للوثيقة؛ حيث يسمح بتحديد تاريخ أقصى لعدم الاستعمال، والذي يمكن أن يساهم في تقسيم المجموعات إلى قسمين : من جهة الكتب الأكثر استعمالا، والكافية لإشباع نسبة محددة مسبقا من القراء (95 % مثلا)، من جهة أخرى الكتب الأقل استعمالا والتي تستجيب للاحتياجات الأخرى للقراء (5 % مثلا)؛ الكتب التي لم تعار أو تستشار منذ التاريخ الأقصى المحدد يمكن أن تحذف. بعد ذلك قام TRUESWELL سنة 1966 بتطوير فكرة «Core collection» أي المجموعة القاعدية والتي تتكون من الوثائق الأساسية في ميدان معين.

من جهته S. SLOTE نشر سنة 1975 كتاب يراد به أن يكون مرجعي في مجال الاستبعاد تحت عنوان «Weeding library collections» والذي أعيد طبعه سنة 1982؛ إستهل المؤلف كتابه بعرض حالة الأدب حول هذا الموضوع قبل أن يحدد هدفه، وهو اقتراح نموذج من أجل تحديد أفضل مجموعة قاعدية، والتي تتعلق بمستوى محدد مسبقا من الاستعمال المستقبلي (من 95 إلى 99 %)؛ توصل المؤلف إلى أن تاريخ طبع الوثيقة هو اعتبار صحيح للاستبعاد لكنه ليس عملي مقارنة بقياس الوقت الذي استهلكته الوثيقة على الرف؛ كما أن قياس المدة المستغرقة على الرف هو اعتبار صحيح أيضا، فعال، ولكنه ليس الأفضل.[22]

6. الاستبعاد في فرنسا

الأدب المنشور حول الاستبعاد في فرنسا يشير إلى أن سنة 1975 كانت حاسمة في انطلاق التفكير حول هذا الموضوع وذلك من خلال خروجه إلى العلن؛ حيث كان في السابق مجرد عملية غير معلنة تتم في الخفاء، حيث وصف Jean-Pierre BITARD قضية الاستبعاد بأنها كابوس؛[23] لكن هناك من يعتبر أن قضية الاستبعاد في المكتبات بدأت تشكل موضوع نقاش منذ القرن 18، من خلال الاهتمام بتقادم المعرفة، واختيار الكتب ذات الفائدة واستبعاد النصوص المتقادمة؛ ومن بين أسماء السباقين الفرنسيين إلى هذا الميدان نجد Louis-Sébastien MERCIER و Pierre-Louis DE LACRETELLE.[24]

في مقال نشر سنة 1975 في مجلة BBF [25] يقول Noë RICHTER أن مديرية المكتبات والمطالعة العمومية الفرنسية طلبت منه القيام بدراسة حول الحذف وجمع البيانات الخاصة بهذا المشكل، وتطرق فيه إلى أهم الإشكالات المتصلة بهذا الموضوع؛[26] وأعتبر هذا المقال بمثابة النص الذي سمح لوظيفة الاستبعاد أن تطفوا على الساحة الأدبية المهنية بعدما كانت ممارسات ميدانية غير معلنة. وفي سنة 1978 شكل الحفظ والحذف موضوع مؤتمر لجمعية المكتبيين الفرنسيين ABF[27] أين تم تناول الحلول الأمريكية والإنجليزية في هذا الميدان؛ وبمناسبة التقرير الموجه لمدير الكتاب والقراءة حول إرث المكتبات والمقدم سنة 1982 من طرف المفتش العام DESGRAVES تمت الإشارة إلى الحذف في آفاق مخطط وطني للحفظ الموزع.[28] في الملف التقني الخامس الذي نشرته المكتبة العامة للإعلام في باريس BPI [29] حول موضوع الاستبعاد سنة 1986، تحكي فيه المكتبية Françoise GAUDET رحلتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وتقول عنها بأنها نابعة من فضول قديم لاكتشاف المكتبات التي كانت مصدر إلهام للمكتبة العامة للإعلام عند إنشائها، ويعرض هذا الملف التقني، أهم الخبرات المتحصل عنها في العالم الأنجلو ساكسوني،[30] وبمناسبة صدوره أصبح الاستبعاد في فرنسا موضوع كثير التناول من طرف المهنيين وبدون عقدة، لكن الوضع كان مختلف قبل نشره؛[31] فممارسات الاستبعاد في فرنسا كانت إلى غاية تلك الفترة تعتبر بمثابة ممارسات محتشمة و غير معلن عنها، يتفادى الجميع الحديث عنها، فهي تعتبر من المحرمات و بمثابة عار على المكتبة.[32]

في سنوات الثمانينات والتسعينات، انتشر الاستبعاد بكثرة نتيجة للحملة الواسعة التي استهدفت حوسبة المكتبات؛ وتعتبر المكتبة العامة للإعلام في باريس، أول مكتبة قامت بوضع سياسة لاستبعاد المجموعات المكتبية وهذا راجع لكونها لا تمتلك مخازن، فالرصيد متاح للوصول الحر،[33] ويعود الفضل في ذلك إلى Françoise GAUDET التي قامت بتكييف نموذج الاستبعاد الأمريكي الذي ألفه Joseph SEGAL مع السياق الفرنسي؛[34] والذي تم تحديثه فيما بعد ونشره كدليل للاستبعاد تحت اسم نموذج استبعاد المجموعات المكتبية DC ،[35] والذي يقترح الصيغة IOUPI [36] كأداة موضوعية مساعدة على اتخاذ القرارات في مجال الاستبعاد.

وظيفة الاستبعاد بالرغم من ذكرها في كتب وأدلة علم المكتبات والتوثيق، تبقى شبه سرية وغير معلنة في فرنسا؛ الحديث حول هذا الموضوع عاد إلى الساحة سنة 1990 من خلال المؤتمر الذي انعقد في مدينة Périgueux أيام 9 و 10 جوان 1990 تحت إشراف نادي الدراسات لمكتبيي مناطق Aquitaine و Languedoc-Roussillon ؛ كما أن ندوة جمعية المكتبيين الفرنسيين في فالونسيان Valenciennes حول شبكات الحفظ، تناولت موضوع الإستبعاد في 28 سبتمبر 1990 ؛ بالإضافة إلى إدراج هذا الموضوع في الندوة الأوربية المنعقدة في باريس سنة 1990.[37] سنة 1994 عرفت إنشاء المركز التقني للكتاب CTL ،[38] وهو مؤسسة عمومية موضوعة تحت وصاية

وزارة التعليم العالي والبحث الفرنسية، تم إنشائها بموجب المرسوم رقم 922-94 الصادر في 24 أكتوبر 1994؛ مهمة هذا المركز جمع وتسيير وحفظ وبث الكتب والوثائق ذات القيمة الأثرية والعلمية التي تودع لديه من طرف المؤسسات التابعة لوزارة التعليم العال، وبالأخص تلك التي تتواجد في أكاديمية باريس وكريتاي Créteil وفرساي Versailles بعبارة أخرى تلك التي تتواجد في منطقة Ile-de-France ؛ هذا المركز صمم لتخفيف الضغط على المكتبات الباريسية الكبرى التي تعاني من اكتظاظ الرفوف؛[39] ويعتبر بمثابة مركز للحفظ الموزع،[40] يمثل تطور ملحوظ في مجال التعاون بين المكتبات الجامعية في هذه المنطقة.[41] وفي مقال نشر سنة 2001 يقول Bertrand CALENGE استنادا إلى التقرير السنوي للمفتشية العامة للمكتبات الصادر سنة 2000 ، أن وظيفة الاستبعاد أصبحت منتشر بكثرة في المكتبات العامة.[42] حاليا انتشر الاستبعاد في كل المكتبات الفرنسية بما فيها المكتبات الجامعية.

7. واقع وظيفة الاستبعاد في المكتبات الجامعية الجزائرية

بينت نتائج الدراسة أن المكتبات الجامعية الجزائرية لا تمارس وظيفة الاستبعاد، بعض المكتبات تقوم بترميم وثائقها لكن ذلك لا يكون في إطار سياسة الاستبعاد؛ هناك مكتبات قامت بإهداء بعض العناوين، لكنها تخص تلك المتحصل عليها بطرق أخرى غير الشراء؛ فالاستبعاد كوظيفة غير مدرجة حاليا في المكتبات الجامعية الجزائرية.

1.7 وظيفة الاستبعاد ضرورية لكنها تبقى غير مدرجة في المكتبات الجامعية الجزائرية

جميع المتطلبات اللازمة لإدراج وظيفة الاستبعاد تتوفر لدى المكتبات الجامعية الجزائرية، فالكثير من المكتبات الجامعية قديمة وبالتالي تتوفر على رصيد وثائقي معتبر ومتقادم، كما أن مستعمليها هم مجتمع الجامعة، تشكل فيه فئة الطلبة الأغلبية الساحقة، والذين تتغير احتياجاتهم باستمرار ؛ كما أن المستعملين يتغيرون نسبيا كل سنة، فهناك طلبة جدد يسجلون في السنة الأولى، وهناك طلبة يتركون الجامعة من أجل الالتحاق بالحياة العملية، الاحتياجات تتغير والعلوم تتطور؛ يضاف إلى ذلك جمهور الباحثين الأكثر تخصصا والأساتذة الذي يحتاجون وثائق دقيقة، وحديثة. ويضاف إلى هذا ما يلي :

1.1.7 التكيف مع التوجهات الجديدة للتكوين : لا يمكن تصور المكتبة الجامعية بمعزل عن محيطها العلمي؛ إدراج نظام ل م د في الجامعة الجزائرية أدى إلى تغير المناهج التعليمية، وظهور تخصصات جديدة كل سنة من خلال عروض التكوين التي يتقدم بها الأساتذة وتوافق عليها الندوات الجهوية، وتجميد تخصصات أخرى؛ هذا يطرح تساؤلات حول الأرصدة الوثائقية الحالية للمكتبات الجامعية، هذه الأخيرة تحتفظ دائما بنفس الرصيد وتغذيه باقتناءات جديدة، دون مراجعة نقدية في إطار سياسة الاستبعاد، هذا يؤدي إلى تواجد وثائق لا تتماشى مع التوجهات الجديدة للتكوين.

2.1.7 تجديد المجموعات : الرصيد يتغذى من الاستبعادات أكثر من الاقتناءات، فليس كل وثيقة تقتنيها المكتبة تكون خالدة للأبد؛ [43] الطريقة التقليدية في تجميع الوثائق تتسبب في تحويل الرصيد الوثائقي إلى مخزون؛ Martine BLANC-MONTMAYEUR تعارض هذه الفكرة حيث تعتبر أنه من أجل الحفاظ على مفهوم الرصيد، يجب مقاومة مفهوم المخزون لأن هذا هو الذي يميز المكتبات عن محلات بيع الكتب؛ [44] فالاقتناء والاستبعاد يساهمان في التنمية المستدامة للمجموعات المكتبية.[45] المجموعات الحالية التي تسيرها المكتبات الجامعية الجزائرية بحاجة ماسة إلى التجديد، فإحصائيات الإعارة تشير إلى أن نصف رصيد المكتبة المركزية لجامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا غير مستعمل منذ أكثر من ثلاثة سنوات.

3.1.7 التغلب على مشكل المساحة في التخزين : لا يمكن للمكتبات أن تستمر في الحياة بواسطة النمط الوحيد لتجميع الوثائق في ظل التحولات السريعة للمعرفة؛ هذه الضرورة النظرية تتعزز بمشكل نقص المساحات؛[46] وقد بينت الدراسة أن الكثير من المكتبات الجامعية الجزائرية تعاني من مشكل الاكتظاظ على مستوى المخازن، وأن هذه الأخيرة لا يمكنها استيعاب أكثر من ثلاثة سنوات من الاقتناءات، خصوصا في المكتبات القديمة.

4.1.7 تصحيح أخطاء الاقتناء : تقع الكثير من المكتبات الجامعية الجزائرية في أخطاء عند الاقتناء بسبب التسرع، وهذا راجع لقصر وقت صرف الميزانية، حيث تبلغ بها بضعة أشهر فقط قبل نهاية السنة، ويطلب منها إعداد قائمة العناوين التي ستقتنى، مما يتسبب في عدم دراسة فعلية لاحتياجات المستعملين؛ الاستبعاد هو أفضل حل لمثل هذا المشكل، لأنه الوجه الآخر لعملية الاقتناء.

5.1.7 التأقلم مع احتياجات المستعملين : المكتبات الجامعية بصفتها المحرك الرئيسي لعجلة البحث العلمي، يجب أن تتكيف مع الاحتياجات المعبر عنها من قبل المستعملين، هذه الاحتياجات تتطور وتتغير باستمرار؛ الهدف يبقى دائما اقتراح مجموعات حديثة تواكب المستجدات والتطورات العلمية، جذابة، ومتلائمة باستمرار مع الاحتياجات المعبر عنها من طرف الجمهور المستهدف.[47] توصلنا في هذه الدراسة إلى أن معظم المكتبات الجامعية الجزائرية لا تمتلك سياسة اقتناء مكتوبة وواضحة المعالم، كل ما هو موجود عبارة عن مجموعة من الممارسات التي تراكمت بفضل التجارب والخبرات، وتنتقل إلى المكتبيين الجدد؛ حتى المكتبات الجامعية التي تدرس احتياجات مستعمليها، لا تستعمل كل الأدوات التي تسمح لها بدراسة فعلية لاحتياجات المستعملين؛ هذا نتج عنه تواجد عناوين ليست لها علاقة بموضوع الرصيد؛ مثل رصيد الديانات على مستوى المكتبة المركزية لجامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا.

2.7 الأسباب التي تحول دون إدراج وظيفة الاستبعاد في المكتبات الجامعية الجزائرية

من خلال المقابلات والملاحظات الميدانية، توصلنا إلى أن الاستبعاد وظيفة مجهولة من طرف الكثير من المكتبيين، وغير ممارسة في المكتبات الجامعية الجزائرية، وهذا راجع لعدة حواجز؛ نقصد بالحاجز كل ما يعيق إدراج وظيفة الاستبعاد في المكتبات الجامعية الجزائرية. وهذه الحواجز هي :

1.2.7 حواجز بشرية : هناك نقص كبير في المهنيين المتخصصين في مجال الاستبعاد، ومنهم من لا يعرف مفهوم الاستبعاد أصلا. المشكل يكمن في عدم تلقيهم تكوين أو معارف في مجال الاستبعاد سواء خلال مسارهم الدراسي في الجامعة أو بعد التحاقهم بمناصب عملهم؛ يوجد من بينهم من استفاد من تربصات في مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني، وهناك من استفاد من تربصات خارج الوطن، لكن ولا أحد منهم قام بتربص في مجال الاستبعاد؛ ومن خلال الملاحظة الميدانية أثناء المقابلات الشخصية تبين أن الكثير منهم لا يعرف مفهوم الاستبعاد.

2.2.7 حواجز نفسية : الكثير من المكتبيين غير منفتحين على التغيير، كإدراج وظائف أخرى أو تكنولوجيات أخرى أو فتح الأرصدة في إطار نظام الأرف المفتوحة، أو اتخاذ المبادرة في الاستبعاد. حيث بينت الدراسة أن أغلب المكتبيين يخافون من المسؤولية، وأنهم غير مستعدين لاتخاذ مبادرات من شأنها تغيير الوضع القائم خوفا على مناصب عملهم.

3.2.7 حواجز قانونية : لا توجد مادة قانونية تسير عملية الاستبعاد في كل القوانين الخاصة بالمكتبات الجامعية؛ فالسحب النهائي للوثيقة وإتلافها يعتبر فعل غير قانوني في نظر القانون، هذا ما تسبب في توقيف مشروع الاستبعاد في المكتبة المركزية لجامعة أمحمد بوقرة في بومرداس مثلا؛ لكن في الواقع مفهوم الاستبعاد مغاير تماما، الاستبعاد لا يعني إتلاف الوثائق؛ يمكن أن يساهم الاستبعاد في حفظ وثائق معينة، ورقمنة أخرى، أو تحويل بعضها إلى مخازن غير نشطة، أو ترميم التالفة منها،...الخ.

4.2.7 حواجز عملية : معظم المكتبات الجامعية الجزائرية لا تفتح أرصدتها في إطار الوصول الحر، فالوصول الغير مباشر إلى المجموعات المكتبية ساهم في تدنى نسبة تداول الوثائق. يضاف إلى ذلك نقص التنظير لهذه الوظيفة باللغة العربية، ما هو متوفر في الكتب عبارة عن تعاريف وشرح مبسط لا يتجاوز الصفحتين إلى ثلاثة صفحات.

5.2.7 حواجز فنية : هناك ثغرات في التصنيف، والفهرسة، والتكشيف، والاستخلاص، مما يؤثر على استرجاع الوثائق، وبالتالي نسبة الدوران؛ ولا توجد أية مكتبة تقوم بمراجعة نقدية منتظمة لرصيدها متبوعة بسحب الوثائق في إطار سياسة استبعاد مضبوطة، فبعد اقتناء الكتاب يكون الرف هو قدره المحتوم، حتى وإن لم يستعمل لمدة عشرة

سنوات. الجرد أيضا يتم بطريقة غير منتظمة وعلى فترات زمنية متباعدة جدا. مع العلم أن الجوانب الفنية لها علاقة متينة مع وظيفة الاستبعاد.

6.2.7 حواجز خدماتية : الخدمات تلعب دور كبير جدا في جلب المستعمل، لكن معظم المكتبات الجامعية لا تزال تشتغل بالطريقة التقليدية؛ المكتبة هي مكان اجتماعي، وبالتالي يجب أن توفر المتطلبات اللازمة لذلك، مثل تمديد أوقات الدوام إلى ساعات متأخرة، توفير فضاءات للراحة، الاهتمام بالاستقبال، توفير موزع آلي للمشروبات، ...الخ؛ كل هذا يساهم في جلب المستعمل وبالتالي زيادة تداول المجموعات.

7.2.7 حواجز منهجية : أغلب المهنيين لا يتحكمون في منهجية الاستبعاد، فهذه الوظيفة تبقى غير مفهومة جيدا، الكثير يعتقد أن الاستبعاد يقتصر على حذف الوثيقة من سجل الجرد واتلافها.

8.2.7 حواجز تقنية : بعض المكتبات الجامعية لا تتوفر على إحصائيات دقيقة لرصيدها، ولا تتوفر أيضا على إحصائيات السنوات الثلاثة الأخيرة للإعارة، وهي معلومات جد ضرورية للقيام بالاستبعاد. كما أنه لا تزال توجد مكتبات جامعية تشتغل بنظام الاستمارات في مجال الإعارة.

9.2.7 حواجز متعلقة بالتنظير : غياب إطار نظري مفصل وباللغة العربية خاص بعملية الاستبعاد؛ خصوصا ما يتعلق بمنهجية الاستبعاد والخطوات العملية اللازمة لذلك، فالنصوص العربية الموجودة تتطرق إلى الموضوع بطريقة سطحية، في بعض الكتب تتم الإشارة إليه في نصف صفحة فقط.

10.2.7 حواجز مرتبطة بالسياسات الوثائقية : معظم المكتبات لا تتوفر على سياسة وثائقية مكتوبة وواضحة المعالم، تضبط الاقتناءات، والحفظ، و الاستبعاد، كل ما هو موجود عبارة عن مجموعة من الممارسات المهنية التي تراكمت منذ مدة طويلة بفضل الخبرة والتجربة، وتحولت في بعض الحالات إلى تقاليد. كل ما هو مكتوب يتمثل في النظام الداخلي والذي يركز بالأساس على تنظيم العلاقة بين المستعمل والمكتبة الجامعية.

11.2.7 حواجز متعلقة بمقاومة التغيير : ليست هناك إرادة قوية لتغيير الأوضاع الحالية للعمل، هناك من المكتبيين الذين حاورناهم من يتحجج بعدم وجود إحصائيات الإعارة، إلا أنهم يستعملون في مكتبتهم برمجيات وثائقية تسمح لهم بالحصول على مثل هذه الإحصائيات بكل سهولة ويسر؛ هذا من جهة، من جهة أخرى هناك معارضة لفكرة فتح الأرصدة للوصول الحر، فهناك من يعتبر أن المكتبة غير جاهزة حاليا لأن الإمكانيات غير متوفرة، وهناك من يرى أن الكثير من الوثائق ستضيع في هذه الحالة.

12.2.7 حواجز مرتبطة بالتكوين : الكثير ممن قمنا بمقابلتهم يعترفون بعدم تلقيهم أي تكوين في هذا المجال بعد التحاقهم بمنصب عملهم، كما أنهم لم يدرسوه أثناء مرحلة التدرج في الجامعة.

13.2.7 حواجز متعلقة بتسيير الاقتناءات : الواقع يشير إلى أن الاقتناءات تتم في كثير من الأحيان في عجالة، فالمكتبات تبلغ بالميزانية شفهيا بضعة أشهر فقط قبل نهاية السنة، ويطلب منها إعداد قائمة العناوين التي ستقتنى؛ مما يؤدي إلى التسرع وعدم القيام بدراسة فعلية لاحتياجات المستعملين، وبالتالي اقتناء وثائق مرشحة للاستبعاد مسبقا. من جهة أخرى، كل المكتبات الجامعية المدروسة تمتلك مصلحة مكلفة بالإقتناءات يشرف عليها مكتبي واحد هو المسؤول عن الاقتناءات في جميع التخصصات، عكس المكتبات الجامعية الفرنسية مثلا والتي نجد فيها مسؤول الاختصاص، يتكفل بالاقتناء في تخصص واحد فقط، مما يسمح باقتناء الوثائق الأكثر دقة ومناسبة لاحتياجات المستعمل.

3.7 المكتبات الجامعية الجزائرية غير مستعدة لإدراج وظيفة الاستبعاد على المدى القصير

المكتبات الجامعية الجزائرية غير مستعدة في الوقت الحالي لإدراج وظيفة الاستبعاد، ومن بين الأسباب التي تحول دون ذلك ما يلي :

1.3.7 غياب الوصول الحر إلى المجموعات : هذا يعيق تداول المجموعات المكتبية بسبب نفور المستعمل، يقول Umberto Eco في هذا الصدد أن مفهوم المكتبات مبني على سوء تفاهم، نذهب إلى المكتبات من أجل البحث عن كتاب نعرف عنوانه، صحيح أن هذا يحدث غالبا، لكن الوظيفة الأساسية للمكتبة هي اكتشاف الكتب التي لا نشك في وجودها، والتي تمثل أهمية كبرى بالنسبة لنا، يمكن القيام بمثل هذا الاكتشاف على مستوى الفهرس، لكن ليس هناك أكثر إيحاء وأكثر شغفا من اكتشافها على مستوى الرفوف أين توجد عدة كتب تعالج موضوع واحد؛ الوظيفة المثالية للمكتبة هي منح إمكانية القيام بالاكتشافات، والوصول الحر إلى المجموعات، هو الوحيد الذي يمكننا من القيام بذلك.[48] غياب الوصول الحر إلى المجموعات يؤدي إلى استحالة اعتماد أحد حلول الاستبعاد وهو التحويل، أي تحويل الوثائق من الوصول الحر إلى المخازن؛ بعض المكتبات الجامعية الجزائرية تخصص قاعات للدوريات وبعض الكتب، وأخرى تخصص قاعات للأساتذة فقط، لكن أهم الوثائق وأحدثها، تبقى محفوظة في المخازن وتحتاج إلى تدخل أعوان الإعارة من أجل الحصول عليها. مكتبات قليلة فقط على غرار مكتبة كلية التكنولوجيا لدى جامعة أبوبكر بلقايد في تلمسان، تحولت كليا إلى نظام الوصول الحر، مع توفير تجهيزات تسمح للمستعمل بأن يسجل بنفسه الكتب التي يريد استعارتها ويقوم بإرجاعها بنفسه.

2.3.7 الكثير من المكتبات الجامعية حديثة النشأة ومنها ما هو قيد الإنشاء : الكثير من المكتبات الجامعة فتحت أبوابها حديثا، ومكتباتها المركزية لا تزال قيد الإنشاء، وهناك منها من تحولت إلى جامعة بعدما كانت كلية أو مركز جامعي، وبالتالي لم تُكون بعد أرصدة وثائقية ضخمة، ولا تزال تتوفر على مساحات تخزين كبيرة، وتعاني من نقص في المكتبيين، وعليه فهي غير مستعدة لإدراج وظيفة الاستبعاد.

3.3.7 غياب مؤسسة مركزية للإيداع : الإيداع لدى مكتبة أخرى بصفة دائمة أو مؤقتة هو أحد حلول الاستبعاد، يمكن لأي مكتبة تعاني من مشكل نقص المساحة مثلا، أن تقوم بإيداع جزء من الرصيد الغير نشط لدى مكتبة أخرى، والتي تتكفل بمهمة استقبالها ومعالجتها وحفظها، ويمكن للمكتبة المالكة لهذه المجموعات استرجاعها إذا ما أرادت، أو تحويل ملكيتها نهائيا؛ في فرنسا يوجد المركز التقني للكتاب في ميدان التعليم العالي CTLes والذي أوكلت إليه مهمة تخفيف الضغط على أرصدة المكتبات الجامعية الباريسية الكبرى، بالإضافة إلى المكتبات الجامعية المتواجدة في منطقة Ile-de-France . المكتبات الجامعية الجزائرية لا تستطيع اللجوء إلى هذا الحل بسبب غياب مؤسسة توكل لها هذه المهمة.

4.3.7 عدم تطور الفهارس المشتركة : قبل سحب أية وثيقة من المجموعات المكتبية، تلجأ الكثير المكتبات إلى الفهارس المشتركة، والتي تسمح لها بالحصول على معلومات حول عدد المكتبات التي تمتلك تلك الوثيقة، وتوزيعها الجغرافي، على غرار النظام الجامعي للتوثيق Sudoc في فرنسا، مما يسمح للمكتبات التي تقوم بالاستبعاد بمعرفة مدى ندرة الوثيقة. الفهرس المشترك الجزائري، يمكن أن يقدم الكثير في هذا المجال في حال تطوره وإثرائه أكثر، كما يتطلب مشاركة أقوى من طرف المكتبات الجامعية.

5.3.7 الأزمة المالية : سياسة ترشيد النفقات تعزز أكثر فأكثر مقاربة الحفظ، معظم الاقتناءات السنوية للمكتبات الجامعية الجزائرية مصدرها من خارج الوطن، هذا يتطلب أموال بالعملة الصعبة، وفي ظل الوضع المالي الراهن، يبقى الحفظ الحل المفضل.

6.3.7 عدم وجود مصالح لترميم الوثائق : باستثناء بعض الجامعات الكبيرة التي تتوفر مكتباتها المركزية على مصالح خاصة بصيانة وترميم الوثائق التالفة، لا تمتلك المكتبات الأخرى مثل هذه المصالح، وكل عملية ترميم تتم بطريقة فردية ومعزولة على مستوى المخازن مباشرة. الترميم هو أحد حلول الاستبعاد، وعدم وجود مصالح للترميم والصيانة يدل على عدم جاهزية الكثير من المكتبات الجامعية لإدراج وظيفة الاستبعاد، صحيح أن هذا الاعتبار ليس حاسم لكنه مهم جدا.

7.3.7 مشكل المقروئية وغياب التسويق : يقول Olivier Donnat أننا نتكلم أحيانا عن أزمة القراءة كتلميح لأزمة الكتاب، ففي الحقيقة الأمر يختلف، الكتاب لم يعد في يومنا هذا الوعاء المفضل والأكثر استعمالا للقراءة، فهناك توجه أكثر فأكثر إلى كل ما هو شاشة.[49] في كثير من الأحيان أغلب أرصدة المكتبات الجامعية الجزائرية توجد في حالة مادية من جيدة إلى مقبولة مثلما أثبتته الملاحظات الميدانية؛ أوراق بعض الكتب تبقى ملتصقة وهذا دليل على عدم الاطلاع عليها. فهناك مشكل في المقروئية وإذا ما طبقنا نماذج الاستبعاد الغربية على المكتبات الجامعية الجزائرية، فإن أكثر من نصف أرصدتها سيتم سحبها وإتلافها.

8.3.7 حفظ جميع المجموعات في مكان واحد : بينت الدراسة أن المجموعات التي تمتلكها المكتبات الجامعية الجزائرية محفوظة مع بعضها في نفس المكان وبنفس شروط الحفظ والمعالجة، سواء كانت مجموعات محلية، أو مجمعات البحث، أو مجموعات إرثية، أو مجموعات قديمة،...الخ. فلا توجد سياسة وثائقية واضحة تهتم بكل مجموعة على حدى؛ إن إدراج وظيفة الاستبعاد في ظل هذا الوضع قد يؤدي إلى كوارث تضيع من خلالها الكثير من الوثائق القديمة، النادرة والثمينة.

9.3.7 نقص الحلول : لإدراج وظيفة الاستبعاد لابد من توفر الحلول التي يمكن اللجوء إليها بعد المراجعة النقدية للرصيد؛ هذه الحلول غير متوفرة بالشكل المطلوب في الوقت الحالي، من بينها عدم وجود مخازن أخرى توضع فيها الكتب الأقل استعمالا، فأغلب المخازن مملوءة باستثناء الجامعات التي فتحت أبوابها حديثا أو تلك التي تجهزت بمكتبات مركزية جديدة تتوفر على مساحات تخزين أكبر، أو تلك التي قامت بتحويل جزء من أرصدتها بعد نقل تخصصات معينة في إطار انقسام الجامعات. بالإضافة إلى أن الإتلاف غير ممكن بسبب الحواجز القانونية ؛ وهناك نقص في مصالح الصيانة والترميم؛ وعدم توفر تجهيزات الرقمنة لدى بعض الجامعات؛ وضعف التبادل بين المكتبات واقتصاره على العناوين التي اقتنيت بطرق أخرى غير الشراء؛ وصعوبة إهداء العناوين المسجلة في سجل الجرد.

الخاتمة :

وظيفة الاستبعاد تبقى مجهولة ومفهومة بشكل خاطئ من طرف الكثير من المكتبيين الجزائريين؛ فوظيفة الاستبعاد لا تعني الحذف والإتلاف فقط، فهي عملية فكرية وتقنية تقتضي التفكير في اعتبارات الحفظ واعتبارات السحب. الحفظ ليس من مهام المكتبات الجامعية، هناك مكتبات أخرى تتكفل بذلك؛ بل حتى المكتبات التي لها مهمة الحفظ والبحث التراجعي، تلجأ أيضا إلى الاستبعاد، فإعادة المعالجة الدورية للرصيد تشمل ترميم أو تعويض الكتب المهمة التي توجد في حالة مادية سيئة، ونسخ الوثائق الأكثر استعمالا على وسائط التخزين المصغرة، وتحويل الوثائق قليلة الاستعمال إلى مستودعات ملحقة ذات تكلفة تخزين منخفضة، مثلما يشير إليه Denis PALLIER؛ فحذف

وإتلاف الوثائق ذات النسخ الكثيرة أو تلك التي لم تعد تتلاءم مع أهداف الهيئة الوثائقية، هو آخر حل يتم اللجوء إليه.[50] قبل التفكير في إدراج وظيفة الاستبعاد، يجب على المكتبات الجامعية الجزائرية، إيجاد حلول لمشكل تداول الوثائق، المكتبة هي أداة بيداغوجية واجتماعية فهي ليست أضرحة أو مكان للصمت.[51] المكتبات تتوجه حاليا لتصبح اجتماعية أكثر فأكثر، وكمكان ثالث "Troisième lieu" والذي يقول عنه Ray Oldenburg بأنه يشير إلى المساحات المخصصة للحياة الاجتماعية، أين يمكن للأفراد الالتقاء والتحدث بطريقة غير رسمية؛[52] فالمكان الأول والثاني حسب هذا الباحث يمثلان مكان العمل والبيت العائلي.

وظيفة الاستبعاد لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن تتسبب في مشاكل قانونية إذا ما تم استثناء الإتلاف من هذه العملية، الإتلاف هو أحد حلول الاستبعاد، لكن هناك حلول أخرى أفضل لتثمين الرصيد الأقل استعمالا، فالتحجج بالحواجز القانونية غير مؤسس. في الوقت الحالي، المكتبات الجامعية الجزائرية غير مستعدة لإدراج وظيفة الاستبعاد، وقبل التفكير في ذلك يجب عليها تغيير الكثير من الذهنيات، وإيجاد حلول لمشكل تداول الوثائق، فنسبة الدوران ضعيفة جدا. الكثير من المكتبات الجامعية تمتلك إرث وثائقي هام جدا، على غرار المكتبة المركزية لجامعة الجزائر 1؛ إن إدراج هذه الوظيفة قبل تكوين المكتبيين واتخاذ التدابير التي من شأنها جلب المستعملين، قد يؤدي إلى كارثة. كما أن مشكل المساحة لا يجب أن يؤدي إلى التفكير في الاستبعاد، بل التفكير في حلول أخرى مثل التصوير المصغر وإنشاء مخزن إضافي، أو توسعة المخازن الحالية. حفظ الأرصدة الحالية كما هي هو الحل العقلاني في الوقت الراهن، في انتظار تكوين المكتبيين في مجال الاستبعاد، والمجموعات الإرثية، والأرصدة المحلية.

البيبليوغرافية

[1] ZAID , Gabriel . *Bien trop de livres ?* . Paris : Les Belles Lettres , 2005. p. 14.
[2] Ibid. P. 16.
[3] RAGHAVAN , K. S. « Shiyalia Ramamrita Ranganathan : Le bibliothécaire prodigue » . In *: Bibliothèque(s) – revue de l'association des bibliothécaires de France* , 2007 , n° 31 , p 30-32.
[4] Le Désherbage en bibliothèque [en ligne] . [Consulté le 11/01/2017] . Disponible sur : <http://culture.cantal.fr/ pro fessionnels/boite-a-outils/fiches-techniques/gerer/217-le-desherbage-en-bibliotheque>.
[5] FRAYSSE , Louis . Le désherbage en bibliothèque, une nécessité [en ligne] . [Consulté le 11/01/2017] . Disponible sur : <http://reforme.net/une/societe/desherbage-bibliotheque-necessite> .
[6] ALIX , Yves . *Le Métier de bibliothécaire* . 2 éme éd. Paris : Éditions du cercle de la librairie , 2010 . p. 201.
[7] GAUDET , Françoise ; LIEBER , Claudine . *Désherber en bibliothèque : Manuel pratique de révision des collections* . Paris : Éditions du cercle de la librairie , 2013. p. 22.

[8] CALENGE , Bertrand . *Les politiques d'acquisition : Constituer une collection dans une bibliothèque* . Paris : Éditions du cercle de la librairie , 1994. p. 337.
[9] ACCART , Jean-Philippe ; RÉTHY , Marie-Pierre . *Le métier de documentaliste* . Paris : Éditions du cercle de la librairie , 2003. p. 178.
[10] Bibliothèque Publique d'Information . *Dossier technique n° 5 : Le désherbage, Élimination et renouvellement des collections en bibliothèque* . Paris : BPI/Centre Pompidou , 1986. p. 12.
[11] Ibid. p. 26.
[12] CLAUD , Joëlle . « Le désherbage des périodiques à la bibliothèque de la Sorbonne » . In : *Bulletin d'informations de l'Association des Bibliothécaires Français* , 1995 , n° 166 , p. 27-29.
[13] FAVIÈRE , Valérie . Le desherbage [en ligne] . Compte rendu de journée départementale numéro 04 . Département 45 . 2004 . [Consulté le 09/01/2017] . Disponible sur : <http://documentation.ac-orleans-tours.fr/fileadmin/user_upload/docu/gestionDocumentaire/desherbage.pdf>.
[14] Le désherbage en bibliothèque [en ligne] . 2016 . [Consulté le 11/01/2017] . Disponible sur : <http://www.mediath eque.lotetgaronne.fr/nos-services-aux-bibliotheques/boite-a-outils/traitement- des-documents/250-le-desherbage-en-bibliotheque>.
[15] Désherbage [en ligne] . [consulté le 11/01/2017] . Disponible sur : <http://www.lecture.ain.fr/medias/medias.aspx?INSTANCE=exploitation&PORTAL_ID=portal_model_instance__fiche_desherbage>.
[16] Entretien avec Madame Noël, Élisabeth . Responsable de la bibliothèque de l'ENSSIB. École Nationale Supérieure des Sciences de l'Information et des Bibliothèques. Réalisé Le : 02 / 02 / 2017.
[17] Cercle d'Etudes des Bibliothécaires des Régions Aquitaine, Languedoc-Roussillon, Midi-Pyrénées . *Eliminer, hasard ou necessité ?* . Toulouse : C.E.B.R.A.L. , 1991. p. 29.
[18] PALLIER , Denis . *Elimination et conservation des ouvrages et périodiques : Recommandations*. Paris : Commission de Coordination de la Documentation Administrative , 1990. p . 7.
[19] GAUDET , Françoise ; LIEBER , Claudine . Op. Cit. p. 15.
[20] Bibliothèque Publique d'Information . *Dossier technique n° 5 : Le désherbage, Élimination et renouvellement des collections en bibliothèque* . Op. Cit. p. 6.
[21] Ibid. p. 7-8.
[22] Ibid. p. 9-10.
[23] BITARD , Jean-Pierre . « Espèce en péril » . In : *Bulletin des Bibliothèques de France ,* 1993 , n° 3 , p. 97.
[24] EDWIGE , Lille-Palette . *Les enjeux du désherbage et de la conservation en bibliothèque* . Lyon : Département des sciences de l'information et de la communication . Mémoire de master : Information et Documentation : Université Jean Moulin Lyon 3 : 2010 . p. 9.
[25] Bulletin des Bibliothèques de France.
[26] RICHTER , Noë . « Les éliminations dans les bibliothèques françaises » . In : *Bulletin des Bibliothèques de France ,* 1975 , n° 5 , p. 199-209.
[27] Association des Bibliothécaires Français.
[28] PALLIER , Denis . « Conservation , communication , élimination : Le problème bibliothéconomique des silos » . In : *Bulletin des Bibliothèques de France* , 1990 , t. 35 , n° 5 , p. 282-289.
[29] Bibliothèque Publique d'Information.
[30] Bibliothèque Publique d'Information . *Dossier technique n° 5 : Le désherbage, Élimination et renouvellement des collections en bibliothèque* . Op. Cit. p. 4.
[31] Cercle d'Etudes des Bibliothécaires des Régions Aquitaine, Languedoc-Roussillon, Midi-Pyrénées . *Eliminer, hasard ou necessité ?* . Op. Cit. p. 7.

[32] RICHTER , Noë . « Le désherbage : Élimination et renouvellement des collections en bibliothèque » . In : *Bulletin des Bibliothèques de France ,* 1987 , n° 1 , p. 81-83.

[33] LEROY , Pascal . « Désherber » . In : *Bulletin des Bibliothèques de France* , 2006 , n° 4 , p. 100-101

[34] RICHTER , Noë . « Le désherbage : Élimination et renouvellement des collections en bibliothèque » . Op. Cit. p. 81-83.

[35] Désherbage des Collections.

[36] تتكون هذه الصيغة من خمسة عوامل، تم جمع الحرف الأول من كل عامل في تركيبة واحدة لتسهيل تذكرها :

I : Incorrect, fausse information. O : Ordinaire, superficiel, médiocre. U : Usé, détérioré, laid. P : Périmé. I : Inadéquat, ne correspond pas au fonds.

[37] PALLIER , Denis . *Elimination et conservation des ouvrages et périodiques : Recommandations* . Op. Cit. p. 7.

[38] Centre Technique du Livre de l'enseignement supérieur.

[39] CLAUD , Joëlle . « Le désherbage des périodiques à la bibliothèque de la Sorbonne » . In : *Bulletin d'informations de l'Association des Bibliothécaires Français* , 1995 , n° 166 , p. 27-29.

[40] DOURY-BONNET , Juliette . « Répartir la conservation des fonds jeunesse » . In : *Bulletin des Bibliothèques de France* , 2005 , n° 1 , p. 91-92.

[41] RENOULT , Daniel . « 1994, année dynamique » . In *: Arabesques ,* 2014, n° 75 , p 4-5.

[42] CALENGE , Bertrand . « Inspection générale des bibliothèques : Rapport annuel 2000 » . In : *Bulletin des Bibliothèques de France ,* 2001 , n° 5 , p. 138-139.

[43] CALENGE , Bertrand . *Les politiques d'acquisition : Constituer une collection dans une bibliothèque* . Op. Cit. p. 330.

[44] Ibid. p. 336.

[45] RAUPP , Gabriel . *Le désherbage des collections en bibliothèque : Les enjeux renouvelés d'une pratique plurielle* . Villeurbanne : ENSSIB. Mém. d'étude : Diplôme de conservateur de bibliothèque : ENSSIB : 2017. p. 50.

[46] PALLIER , Denis . *Elimination et conservation des ouvrages et périodiques : Recommandations*. Op. Cit. p. 5.

[47] GAUDET , Françoise ; LIEBER , Claudine . Op. Cit. p. 17.

[48] ECO , Umberto . *De Bibliotheca* . Paris : L'Echoppe , 2016. P. 27-28.

[49] CROM , Nathalie . La mutation de l'animal lecteur . *TELERAMA*, 21 Aout 2013, p. 15-18.

[50] PALLIER , Denis . *Elimination et conservation des ouvrages et périodiques : Recommandations*. Op. Cit. p. 5.

[51] TAESCH-FORSTE , Danielle . *Concevoir, réaliser et organiser une bibliothèque : Mémento pratique à l'usage des élus, des responsables administratifs et des bibliothécaires* . Paris : Editions du cercle de la librairie , 2006. p. 22.

[52] TEXIER , Bruno . « Bibliothèque : Carrefour d'apprentissages » . In *: archimag ,* 2014 , n° 276, p 15-16.